

إلى السادة

رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

المديرين العامين للإدارات المركزية

المدير العام لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية

المدير العام للمرصّد الوطني للفلاحة

رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

المديرين العامين للمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية

المديرين العامين للشركات التعاونية

المدير العام للمخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية

المدير العام للمركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية

المدير العام لوكالة التنقيب عن المياه

المديرين العامين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي

المدير العام لوكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية

مديري معاهد ومراكز التكوين المهني الفلاحي

مدير مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي

مدير وكالة إستغلال الغابات

مدير مكتب التقييم والبحوث المائية

قائمة الأوراق الموجهة

166

29 صاى 2013

الملاحظات	عدد الأوراق	بيان محتويات الأوراق
يحال عليكم للإعلام وتطبيق أحكامه بكل دقة وعناية.	01	منشور عدد 14 المؤرخ في 2013/05/17 صادر عن رئاسة الحكومة يتعلق بمواصلة النشاط بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد.
	01	الجملة

00-01-09-89



تونس في

وزير الفلاحة  
 مديرة  
 مديرة  
 مديرة

اتصلت بالأوراق المبينة أعلاه

ب.....في.....2013

من رئيس الحكومة

إلى

المساحات والمادة الوزراء وكتاب الدولة

13897

**الموضوع :** حول مواصلة النشاط بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد.

**المراجع :** - القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي.

- القانون عدد 8 لسنة 1987 المؤرخ في 06 مارس 1987 المتعلق بضبط أحكام خاصة بعمل المتقاعدين

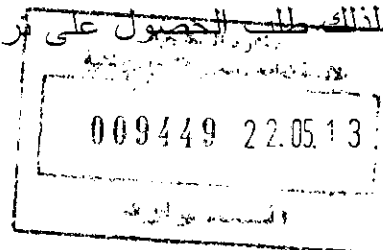
- المنشور عدد 22 المؤرخ في 25 أوت 2009

☆☆☆☆☆☆

وبعد، فقد تضمنت الأحكام التشريعية المشار إليها بالمرجع أعلاه إمكانية مواصلة الأعوان العموميين لنشاطهم في القطاع العمومي بعد بلوغهم السن القانونية للتقاعد وذلك بمقتضى أمر.

وحرصا على مزيد إحكام التصرف في الحالات التي يتم اللجوء فيها إلى هذا الإجراء الاستثنائي تم بمقتضى المنشور عدد 22 المؤرخ في 25 أوت 2009 تحديد الإجراءات التي يتعين اعتمادها قبل عرض مشاريع الأوامر للإمضاء.

وسعيا إلى ترشيد اللجوء إلى هذا الإجراء، يهدف هذا المنشور إلى التأكيد على طابعه الاستثنائي واقتصاره على الحالات التي تحتمها الضرورة القصوى للعمل. ويتعين تبعا لذلك طلب الحصول على ترخيص مسبق في الغرض من قبل رئيس الحكومة، يكون



مصحوبا بتقرير مفصل ومعلل حول المهام الموكولة إلى الإطار المعني والأسباب التي تم اللجوء فيها إلى هذا الإجراء يكون ممضى وجوبا من قبل الوزير المعني وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إحالة المعني بالأمر على التقاعد مع ضرورة التنصيص على مدة الإبقاء حسب ما تقتضيه مصلحة العمل التي لا تتجاوز في كل الحالات السنة قابلة للتجديد بنفس الصيغ والإجراءات.

كما يتعين على الإدارة المعنية عدم السماح للمعني بالأمر بمواصلة نشاطه ما لم يتم الترخيص في إبقائه بحالة مباشرة وإمضاء مشروع الأمر المتعلق بذلك.

ونظرا لما تكتسبه المقتضيات الواردة بهذا المنشور من أهمية بالغة الرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة العمل على تطبيق أحكامه بكامل العناية والدقة.

والسلام  
رئيس الحكومة  
علي بن عبد الله